



*** Corresponding Author**

Ibrahim Mohsen Jabr
College of Law, University
of Wasit

Email:
ijebur@uowasit.edu.iq

Keywords: confidentiality,
criminal court, international

Article history:
Received: 2025-05-18
Accepted: 2025-06-14
Available online: 2025-08-01



Confidentiality at the International Criminal Court and its Challenges

ABSTRACT

Confidentiality at the International Criminal Court is essential to protect sensitive information and witnesses, but it faces challenges related to transparency and public trust. Prominent among these challenges is striking a balance between data protection and ensuring a fair trial, in addition to its impact on states' cooperation with the court. Maintaining the confidentiality of testimony is crucial to preventing retaliation, but it can also affect the credibility of the evidence presented. Excessive secrecy can also undermine public confidence in the international justice process. Therefore, the court seeks to strike a balance between confidentiality and accountability to ensure the effectiveness of its judicial system.

© All articles published in *Wasit Journal for Human Sciences* are licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License \(CC BY 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/). Authors retain full copyright.
DOI: <https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol21.Iss3.1060>

السرية في المحكمة الجنائية الدولية وتحدياتها

م. إبراهيم محسن جبر السلماوي

جامعة واسط كلية القانون

المستخلص

تُعدّ السرية في المحكمة الجنائية الدولية ضرورة لحماية المعلومات الحساسة والشهود، لكنها تواجه تحديات تتعلق بالشفافية والثقة العامة. من أبرز هذه التحديات تحقيق توازن بين حماية البيانات وضمن عدالة المحاكمة، فضلاً عن تأثيرها على تعاون الدول مع المحكمة. والحفاظ على سرية الشهادات يعدّ عاملاً حاسماً لمنع الانتقام، لكنه قد يؤثر على مصداقية الأدلة المقدمة. كما أنّ السرية المفرطة قد تضعف ثقة الجمهور بعملية العدالة الدولية؛ لذا المحكمة تسعى لتحقيق توازن بين السرية والمساءلة لضمان فعالية نظامها القضائي.

الكلمات المفتاحية: السرية، المحكمة الجنائية، الدولية.

المقدمة:

أولاً : موضوع البحث:

تُعدّ السرية في المحكمة الجنائية الدولية عنصراً جوهرياً لضمان نزاهة الإجراءات القضائية وحماية حقوق الأطراف، لا سيما في الجرائم الخطيرة مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية. إذ يفرض نظام روما الأساسي والقواعد الإجرائية للمحكمة ضرورة الحفاظ على السرية في مراحل التحقيق والمحاكمة، بما يضمن حماية الشهود والضحايا من أيّ انتهاكات قد تتعارض مع مبدأ المحاكمة العادلة. غير أنّ تطبيق السرية يواجه تحديات كبيرة أبرزها، التعارض بين السرية وشفافية المحاكمة إذ يعدّ مبدأ العلنية ضماناً لحقوق الدفاع، بينما تستلزم بعض القضايا إجراءات سرية لحماية الأمن الشخصي أو الأمن القومي وجرائم العنف الجنسي. إضافة إلى صعوبة التوفيق بين السرية وحقوق الدفاع، إذ قد يُحرم المتهم من الاطلاع الكامل على الأدلة إذا عدت سرية لأسباب أمنية، مما يثير إشكالات حول عدالة الإجراءات. وهناك التحديات العملية في حماية المعلومات نظراً لتعقيد القضايا الدولية واعتماد المحكمة على تعاون الدول، الذي قد يكون غير كافٍ في بعض الأحيان.

ثانياً: أهمية البحث :

تكمّن أهمية دراسة موضوع السرية أمام المحكمة الجنائية الدولية في صور كثيرة أهمّها: -

- 1- تُعدّ السرية آلية أساسية لحماية المعلومات الحساسة واستراتيجيات التحقيق في القضايا الدولية.
2. تساهم في الحفاظ على سلامة الشهود والضحايا من التعرض للتهديد أو الانتقام.
3. تواجه تحديات كبيرة في تحقيق التوازن بين حفظ السرية وتحقيق الشفافية القضائية.

4. ينطوي التطبيق على اختلافات في المعايير القانونية الدولية والوطنية.
5. تركز الدراسة على مبادئ دولة القانون وحماية حقوق الإنسان لضمان عدالة الإجراءات.

ثالثاً: إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية دراسة مسألة السرية في عدة مواضيع أساسية يمكن إجمالها بما يأتي:

- 1- إشكالية تحقيق التوازن بين الشفافية والسرية، إن تحقيق التوازن الدقيق بين حماية المعلومات الحساسة وضمان الشفافية في الإجراءات القضائية، وتعزيز الثقة لدى الجمهور .
- 2- الآلية الكافية لحماية حقوق الدفاع والمتهمين، من المؤكد بأن مبدأ السرية يحتم حجب بعض الأدلة والمعلومات التي تُعدّ مؤثرة في سير الإجراءات القضائية، ومن شأن ذلك الإخلال بحقّ الطرف الآخر "المتهم" في الاطلاع على التصريحات والمستندات اللازمة لممارسة حقه بالدفاع على بشكل أكثر فاعلية.
- 3- الاختلاف في الأنظمة والإجراءات أمام المحاكم، إذ تتجلى مشكلة تطبيق القواعد العامة للسرية مراعاة للخصوصية في كل نظام من دون المساس أو التأثير في مبادئ العدالة على المستوى الدولي.
- 4- إذا اقتضت حماية المعلومات الحساسة والخطيرة خطوة أمنية مهمة، فإنّ الضغوط السياسية تمثل تحدياً يتجسد في استغلال السرية لتعطيل مبدأ العدالة أو التأثير على العلاقات الدولية، مما يستدعي وضع ضوابط دقيقة تحمي الأمن من دون المساس بالمبادئ القضائية.

رابعاً : منهجية البحث:

لمعالجة إشكالية الموضوع قسّمت هذا البحث على مبحثين:

المبحث الأول: ماهية السرية، وضّمّ مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم السرية.

المطلب الثاني: تاريخ أهمية السرية في السياق الدولي.

أمّا المبحث الثاني فكان في: تحديات مبدأ السرية و ضمانات الالتزام به، وشمل ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التحديات التي تواجه السرية في المحكمة الجنائية الدولية.

المطلب الثاني: المبادئ الدولية المتعلقة بالسرية في المحكمة الجنائية الدولية.

المطلب الثالث: عواقب انتهاكات السرية .

المبحث الأول

ماهية السرية

تُعدّ السرية من المبادئ الأساسية في الأنظمة القضائية على المستوى الدولي، إذ يهدف إلى حماية سير الإجراءات القضائية من أي تأثير خارجي قد يؤثر على نزاهتها أو ينتهك حقوق الأطراف المتقاضية.

وفي هذا السياق، تعني السرية تقييد نشر أو بث تفاصيل الجلسات أو الوثائق المتعلقة بالقضية على الجمهور أو وسائل الإعلام، كلياً أو جزئياً، وفقاً لاعتبارات قانونية محددة.

ومع ذلك، فإن هذا المبدأ يتعارض أحياناً مع مبدأ علنية الإجراءات، وهو ضمان مهم للشفافية القضائية والثقة العامة فيها (ابن منظور، 2010، ص 99).

ولذلك تسعى الأنظمة القانونية إلى تحقيق توازن دقيق بين ضمان متطلبات السرية عند الضرورة وضمان الحقوق الأساسية للمتقاضين في محاكمة نزيهة وعادلة.

وفي هذا المبحث سنناقش:

المطلب الأول: مفهوم السرية.

المطلب الثاني: تاريخ أهمية السرية في السياق الدولي.

المطلب الأول: مفهوم السرية

الفرع الأول: تعريف السرية :

أولاً: السرية لغة:

في اللغة العربية، كلمة "سر" تأتي من الجذر (سَرَّ) التي تعني الإخفاء. ويقال: «أسرَّ الأمر» أي: أخفاه ولم يظهره. "السر" هو ما هو مخفي ومحفوظ (مجمع اللغة العربية، 2012، ص104).

وأما "الحكم" فهو أصل فعل "حكم" المشتق من الجذر "حَكَمَ" ومعناه "منح وحكم". يتم تعريف المحاكمة لغوياً بأنها "الإجراء القضائي الذي يتم من خلاله تسوية النزاعات وحل النزاعات وفقاً للقانون" (الزبيدي، 2011، 507 / 19). وهكذا فإن "السرية" من الناحية اللغوية تعني:

- "إخفاء الإجراءات القضائية ومنع نشرها أو ترويجها بحيث تخضع لضوابط الإخفاء وعدم العلنية" (القرويني، 2009، 213 / 3).

يشير هذا التعريف اللغوي إلى الطبيعة السرية لإجراءات المحكمة في بعض القضايا، على النقيض من العلنية والتي تكون مفتوحة للجمهور أو وسائل الإعلام.

ثانياً: السرية اصطلاحاً.

- لبيان معنى السرية على أكمل وجه لا بدّ من بيان معنى العلنية، بوصف السرية لا تُعدّو عن كونها استثناء من الأصل وهو مبدأ العلنية في سواء على الصعيدين الدولي أو الداخلي (المادة (152) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم 23 لسنة 1971 "يجب أن تكون جلسات المحاكمة علنية ما لم تقرر المحكمة أن تكون كلها أو بعضها سرية لا يحضرها غير ذوي العلاقة بالدعوى مراعاة للأمن أو المحافظة على الآداب ولها أن تمنع من حضورها فئات معينة من الناس")، إذ انقسم المشرعون على قسمين: الأول ذهب إلى أن العلنية هو تمكين الأطراف في الدعوى وممثليهم القانونيين وأي شخص من الجمهور من الحضور في الدعوى والاستماع إليها (الديراوي، 2005، ص 186).

بينما ذهب الرأي الآخر إلى أن العلنية تقتصر على الخصوم والوكلاء دون غيرهم (بني فضيل، 2011، ص63). وتشير السرية إلى أن إجراءات المحكمة التي تعقد في بيئة مغلقة، بعيداً عن أعين الجمهور، إذ يُحظر نشر التفاصيل أو الحضور من قبل الجمهور أو وسائل الإعلام، باستثناء الأطراف المشاركة بشكل مباشر في القضية والذين يسمح لهم القانون.

وهي تختلف عن الطبيعة العلنية التي هي القاعدة في العديد من الأنظمة القضائية، إلا أن السرية تُستثنى في حالات محددة لأسباب تتعلق بالعدالة أو الأمن أو الأخلاق.

والسرية: هي نظام قضائي يقيد نشر وقائع المحاكمة أو وصولها إلى الجمهور أو وسائل الإعلام، بحيث تعقد الجلسات خلف أبواب مغلقة مع حضور مقتصر على الأطراف المباشرة (مثل القاضي والمدعي العام والمحامي والمتهم)، كاستثناء من مبدأ العلنية، وهو القاعدة في المحاكمات.

وفي الفقه القانوني الدولي، يتم تعريف السرية على النحو الآتي:

"إجراء قضائي استثنائي تتم فيه الإجراءات القضائية خلف أبواب مغلقة، مع حظر نشر التفاصيل أو تقييد حضور الأشخاص غير المعنيين بالقضية، استناداً إلى اعتبارات حقوق الإنسان أو الأمن الجماعي أو النظام العام الدولي". وإن الغاية من السرية في المحاكمات تهدف إلى:

- حماية الخصوصية: كما هو الحال في القضايا والجرائم الجنسية التي تكون جزءاً من الجرائم ضد الإنسانية، لذا يتم الأخذ بالسرية مراعاة لمشاعر الضحايا والشهود في الاعتبار، وكذلك ضمان نزاهة التحقيق: في القضايا الجنائية الخطيرة (مثل الإرهاب أو الفساد الكبير)، إذ قد يؤدي الإخطار المسبق إلى إتلاف الأدلة أو التأثير على الشهود، وكذلك الحفاظ على الأمن الوطني: في القضايا التي تتعلق بأسرار عسكرية أو سياسية قد تؤثر على استقرار الدولة (عبد اللطيف، 2008، ص12).

- وإن تحقيق هذه الأهداف يكون من خلال الضوابط القانونية على سرية المحاكمة، إذ إن السرية ليست مطلقة، بل مقيد بضوابط، مثل النص القانوني الصريح الذي يحدد الحالات التي تتم فيها المحاكمة سراً، أو طلب أحد الأطراف أو تلقائياً إذا رأى تهديداً للعدالة ويصدر القاضي موافقته بناءً على ذلك، أو بناءً على استثناءات المساعدة، مثل المساعدة من محامي الدفاع والمدعين العامين وضحايا الجرائم في بعض الأنظمة، ولا يجوز المساس بحقوق الدفاع، إذ يجب أن تتاح للمعارضين فرصة الاستئناف والمرافعة، حتى في الجلسات المغلقة (حسين، 2010، ص30).

الفرع الثاني: السرية في المحكمة الجنائية الدولية .

لو رجعنا قليلاً إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لوجدنا أن السرية عنصر أساسي من عناصر المحكمة، ويمكن أن نستخلص عدة أوجه للسرية:

أ. السرية الإجرائية:

تتعلق هذه السرية بإجراءات المحكمة كالجلسات المغلقة، والمرافعات غير العلنية في المحكمة الجنائية وتنظيمها المادة (68 /2) من النظام الأساسي التي تقضي أن الأصل هو مبدأ العلانية أما الاستثناء الوارد على هذا المبدأ فهو العلنية في الجلسات وهو من صلاحية الدوائر الخاصة بالمحكمة.

ب. السرية المتعلقة بالشهود والضحايا:

يهدف هذا النوع من أنواع السرية إلى حماية هوية الشهود لدى المحكمة، وكذلك سلامة الضحايا وأسرتهم، ويمكن تطبيق هذا النوع باستخدام الأسماء المستعارة، أو إخفاء الوجوه أو اللجوء إلى تغيير الأصوات أثناء الاستماع إلى الشهادة وبالإمكان أن تلجأ المحكمة إلى اتخاذ التدابير من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب من الشهود أنفسهم أو موكلهم (صحيفة الوقائع، المحكمة الجنائية الدولية، مدخل إلى المحكمة الجنائية الدولية، نشرة صادرة عن مشروع العدالة الدولية، الوثيقة رقم 40\02\00، أغسطس، 2000).

ج. السرية المتعلقة بالأدلة والمستندات:

ألزم النظام الأساسي للمحكمة المحافظة على سرية الأدلة أو المستندات والحفاظ عليها، وجعلت هذا الالتزام على عاتق المدعي العام لدى المحكمة بعد أن خولته بجمع الأدلة وفحصها " أن يوافق على عدم الكشف، في أية مرحلة من مراحل الإجراءات ، عن أية مستندات أو معلومات يحصل عليها بشرط المحافظة على سريتها ولغرض واحد هو استقاء أدلة جديدة ما لم يوافق مقدم المعلومات على كشفها، أن يتخذ أو يطلب اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة سرية المعلومات أو لحماية أي شخص أو للحفاظ على الأدلة" (المادة (54 / 3 / هـ، و) من النظام الأساسي).

د. السرية المرتبطة بالأمن القومي:

إن المحكمة الجنائية الدولية ملزمة من الناحية القانونية بالحفاظ على الأمن القومي للدول الأعضاء، وهذا الالتزام جاء وفقاً لمبادئ النظام الأساسي لروما والقواعد الإجرائية، ويعد هذا الالتزام النابع من مبدأ التوازن بين العدالة الجنائية الدولية والسيادة الوطنية للدول الأطراف، إذ تضمن المحكمة عدم تعريض المصالح الأمنية للدول للخطر أثناء التحقيق والمحاكمة (المادة (72) من النظام).

هـ: السرية المهنية:

إن السرية المهنية هدفها الأساسي هو ضمانات إجراء المحاكمة العادلة، وكذلك حماية حقوق الدفاع، وتعزيز الثقة بين المحامي والمتهم، وأخيراً تهدف إلى حماية استقلالية المهنة القانونية، وقد عزز نظام روما الأساس من خلال إتاحتها للمتهم كافة التسهيلات للمتهمين من خلال التخابر والتواصل بحرية تامة مع محاميه وحظر اطلاع المحكمة أو الادعاء العام أو أية جهة أخرى من الاطلاع على محتوى هذا التواصل، أما القواعد الإجرائية فهي الأخرى الوسيلة الضامنة لهذا الحق، إذ تحظر استخدام أو الكشف عن اية معلومات التي تقع ضمن إطار العلاقة المحمية سواء كانت بين المحامي ووكيله أو الطبيب والمريض أو الصحفي، كذلك منعت استدعاء المحامي للإدلاء بشهادة تتعلق بمعلومات أو أدلة حصل عليها من خلال أداء مهنته إلا إذا حصل على موافقة المتهم بتنازله عن سريتها، وألزمت القواعد كذلك المحكمة من إصدار أوامر تلزم من المحامي أو موكله (المتهم) الكشف عن تلك المعلومات (عفيفي، 2007، ص476).

المطلب الثاني: تأصيل مبدأ السرية وأهميته

إن مبدأ السرية في القضاء ليس حديث النشأة، بل تعود جذوره إلى المجتمعات القديمة، إذ كانت المحاكم تُمارس إجراءاتها بسرية في بعض القضايا ذات الحساسية الخاصة لحماية النظام العام وأطراف النزاع. فقد ظهرت أشكال مبكرة لهذا المبدأ في الأنظمة القضائية للحضارات الفرعونية واليونانية والرومانية، خاصة في المسائل التي تمس السلطة أو العقيدة. ومع تقدم الزمن، بدأت الأنظمة القانونية في العصور الوسطى تُوطر السرية بشكل أكثر وضوحاً، لا سيما ضمن التشريعات الكنسية والرومانية التي أولت اهتماماً لحماية خصوصية البيانات والأسرار المهنية. أما في العصر الحديث، فقد تطور هذا المفهوم ليأخذ بُعداً دولياً، خصوصاً مع نشوء المحاكم الجنائية الدولية التي تبنت السرية كإجراء جوهري لضمان العدالة وحقوق الأطراف، وفق ما نصت عليه قواعد الإجراءات والنظام الأساسي. وفي ظل التحديات المعاصرة، تظل السرية ركيزة أساسية في حفظ أمن المعلومات وحماية سلامة الأفراد والمؤسسات أثناء سير العدالة الدولية.

الفرع الأول: تأصيل السريّة :

العصور القديمة: لم تكن السريّة مبدأً معترفاً به في القضاء القديم، إذ كانت إجراءات المحكمة غالباً علنيّة لضمان الشفافية. ومع ذلك، كانت بعض الأمور الخاصّة (مثل تلك المتعلقة بالأسرار الملكية أو الدينية) تتم في سريّة لحماية المصالح العليا للدولة أو المعابد (عبد العزيز، 2023، ص12).

العصور الوسطى: في أوروبا، نشأ شكل معين من السريّة في محاكم التفتيش التابعة للكنيسة، فقد كانت التحقيقات تُجرى سرّاً لحماية "أسرار الإيمان" وتجنب التأثير على الشهود لكن هذه الإجراءات تعرضت لانتقادات بسبب انتهاكها لحقوق المتهمين (يوسف، 1984، ص 154).

وكانت السريّة القضائية تُستخدم كأداة لضمان استقرار الأنظمة القانونيّة وحماية المصالح الخاصّة والعامّة، ولم تقتصر السريّة على المحاكمات المغلقة، بل امتدت إلى حماية المعلومات المتعلقة بالقضايا الحساسة، مثل الأمن القومي، والشؤون الدبلوماسية، والجرائم الكبرى.

وفي أوروبا، كانت بعض الوثائق القانونيّة تُحفظ بسريّة تامة، ولا يُسمح إلاّ للنخب الحاكمة بالاطلاع عليها، ممّا يعزز سلطة الحكام والقضاة، كما أن الشهود في كثير من القضايا كانوا يخضعون لإجراءات خاصّة لضمان عدم تعرضهم للانتقام، فقد كانت هوياتهم تُخفى أو تُبدل أحياناً، أمّا في المحاكم الإسلاميّة خلال تلك الفترة، فقد استخدمت السريّة لضمان نزاهة الإجراءات وحماية الأطراف المتنازعة من التدخل الخارجي، وكل هذه الممارسات والإجراءات كان الهدف منها هو تحقيق العدالة والحفاظ على النظام العام وتجنب الفوضى (العطيفي، 1964، ص 213).

العصر الحديث:

مؤتمرات لاهاي (1899 و 1907) ومع إنشاء محكمة التحكيم الدائمة، بدأ المجتمع الدوليّ في تنظيم إجراءات التحكيم، إلاّ أن العلنيّة ظلت هي القاعدة، ومع ذلك، فقد سمحت بعض القواعد بعقد جلسات سريّة في حالات استثنائية لحماية الأسرار الدبلوماسية أو الأمن القومي (محمود، 2003، ص19).

أما محكمتا نورمبرج وطوكيو (1945-1946): فكانت محاكمات جرائم الحرب بعد الحرب العالميّة الثانية علنيّة إلى حد كبير، ولكن بعض الجلسات (وخاصة تلك التي تتطوي على أسرار عسكرية أو شهادات حساسة) أُجريت سرّاً لحماية الشهود والأدلة (محمود، 2003، ص19).

ومن ثم ظهرت لنا المحاكم الجنائيّة الدولية الخاصّة في التسعينيات، فظهرت أوّلًا المحكمة الجنائيّة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وبعدها المحكمة الجنائيّة الدولية لرواندا (ICTR)، وتمّ اعتماد نهج مماثل، مع التركيز بشكل أكبر على حماية شهود الإبادة الجماعية من الأعمال الانتقامية، من ثم ظهرت المحكمة الجنائيّة الدولية، ومع إنشاء المحكمة الجنائيّة الدولية بموجب نظام روما (1998)، تم دمج المبادئ المتعلقة بالسريّة في إطار قانوني دوليّ دائم (الزناتي، 2020، ص10).

كما تم تبني مبدأ السريّة في الاتفاقيات الدولية على مر السنوات في القرن الماضي، ونجد ذلك بشكل واضح في العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية (1966): "لكلّ إنسان الحقّ في محاكمة عادلة وعلنيّة، ما لم تقتضي ظروف استثنائية خلاف ذلك لأسباب تتعلق بالأداب العامّة أو النظام العام أو الأمن الوطني" (المادة 14) من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق الدولية والسياسية لسنة 1966).

وكذلك المادة 6 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان: يجوز تقييد الإعلان عندما يكون ذلك ضرورياً في مجتمع ديمقراطي لحماية المصالح المشروعة للأطراف.

أما المادة (74) من اتفاقية جنيف (1949): "يكون لممثلي الدولة الحامية حق حضور جلسات أي محكمة تحاكم شخصاً محمياً، إلا إذا جرت المحاكمة، بصفة استثنائية، بطريقة سرية مراعاة لأمن دولة الاحتلال التي يتعين عليها في هذه الحالة أن تخطر الدولة الحامية بذلك" لذلك من وجهه نظرنا نرى أنه قد شهدت السرية في المحافظة على المعلومات أو السرية في المحاكمة تحولات كبيرة، من كونها استثناء نادراً في الفقه القديم إلى مبدأ حاكم في القانون الدولي الحديث، واليوم، تعمل المحكمة الجنائية الدولية على تحقيق التوازن بين حقوق الضحايا وشفافية العدالة، مع الحفاظ على شرعيتها في مواجهة انتقادات القوى الكبرى.

الفرع الثاني: أهمية السرية.

- إن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وفر الضمانات الموضوعية والإجرائية والقانونية في سبيل قواعد العدالة الجنائية بما يتوافق مع المعايير الدولية المعمول بها عن البت من قبل المحكمة في التهم، ومن حق المتهم أن يحاكم محاكمة علنية شريطة مراعاة النظام الأساسي، وكذلك جعل الحفاظ على الوثائق والأدلة محصنة من الإفشاء (د.لانده، 2006، ص 37). ومن خلال البحث نجد أن هناك اعتبارات جعلت المحكمة أن تتعمق بمسألة السرية في جلساتها أو في إجراءاتها لأسباب إما محكمة بموجب القانون أو تراها المحكمة، وتتمحور السرية في المحكمة الجنائية الدولية حول عدّة أسباب منها:

1. حماية الضحايا والشهود:

أوضحت المادة (85) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات بأن مصطلح الضحايا يعني "الأشخاص الطبيعيين المتضررين من جريمة تدخل في اختصاص هذه المحكمة وهم ضحايا جرائم الإبادة، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والعدوان، والمنظمات والمؤسسات (الأشخاص المعنوية) التي تتعرض لضرر مباشر في أي من الممتلكات المختصة أو التعليم أو الفن أو الاغراض الخيرية والمعالم الأثرية والمستشفيات وغيرها من الأماكن والأشياء الموجهة للأغراض الإنسانية"

إن الشهود والضحايا لا يتكلمون بصورة دائمة بالحقيقة بسبب الضغوط أو التأثير من الجهات المختلفة أو بسبب خشيتهم من أعمال انتقامية، ولا يقتصر بحقهم فقط، بل يتعدى إلى أسرهم؛ لذا فإن الحق في الحماية لا يقتصر على من يحضر أمام المحكمة بل يشمل أسرهم كونهم عرضة للخطر وبالإمكان تقديم طلبات من قبل الشهود في الحصول على الحماية وعدم الكشف عن هوياتهم وكذلك الحق بالاستعانة بمستشار لتمثيله إذا استوجب الأمر، ولم يقف عند هذا الحد، إذ ينص نظام الإجراءات والإثبات على إمكانية أن تتعقد الجلسات بصورة مغلقة حماية للشهود والضحايا، وأن تجري جزء من الإجراءات في جلسات سرية (نور الهدى ، عمران، 2021، ص 41).

ولقد شهدت حقوق الضحايا والشهود تطورات وتغيرات بصورة جذرية على المستوى الدولي لم تكن مقننة في غالبية القوانين والتشريعات الداخلية، وكان ذلك منذ انعقاد المؤتمر الدبلوماسي الذي انشئت بموجبه المحكمة الجنائية الدولية تكمن هذه الحماية في التوفيق بين حقوق الضحايا وحقوق المتهمين (موسى، 2010، ص367).

كما أنّ تقديم الشهادة والإدلاء بها لا يعد يسيراً على من وقع ضحية في الجرائم الخطيرة واثبتت السنوات الأخيرة ما تسبب من آثار عميقة على المستوى النفسي للشهود أثناء جلسات المحاكمة (موسى، 2010، ص365). ولهذا يجوز للدائرة المختصة أن تعقد جلسة سرية للنظر في الطلبات أو الالتماسات المقدمة بموجب الفقرة 5 من القاعدة 87، وذلك لتحديد فيما إذا كان من الضروري اتخاذ التدابير التي تهدف إلى منع الكشف عن الهوية الخاصة بالضحية أو بالشاهد أو لأي شخص آخر قد يعرض للخطر نتيجة تقديم الشهادة، ويجوز للمحكمة، في هذا السياق، إصدار أوامر يقضي إخفاء أسماء الضحايا أو الشهود أو أي أشخاص معرضين للخطر، أو شطب المعلومات التي من شأنها الكشف عن هوياتهم، سواء ذلك من خلال الوثائق أو أثناء الجلسات العلنية، لحماية سلامتهم ولضمان السرية في الإجراءات. (صفر، 2007، ص179)

- الجرائم الخطيرة: لما كانت المحكمة الجنائية الدولية تتعامل مع جرائم مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، فإنّ الضحايا والشهود غالباً ما يواجهون تهديدات بالانتقام أو الوصمة الاجتماعية.
- حماية الهوية: تسمح السرية بإخفاء هوية الضحايا (خاصة في حالات العنف الجنسي أو استخدام الأطفال في الصراعات) لضمان سلامتهم النفسية والجسدية.
- الشهادة الأمنية: في حالات مثل تجنيد الأطفال (قضية توماس لوبانجا)، سمحت جلسات الاستماع السرية للشهود بالإدلاء بشهاداتهم من دون خوف.

لم يقتصر هذا الالتزام على أحد أجهزة المحكمة في حماية الضحايا والشهود، بل شمل النظام الأساسي والقواعد الإجرائية كل الأجهزة الخاصة بالمحكمة بهذا الالتزام بالتنسيق مع وحدة المجني عليهم والشهود وبالتشاور في حالة الضرورة مع دائرة المحكمة والمدعي العام والدفاع (مولود، 2015، ص119).

2. الحفاظ على نزاهة التحقيق:

في الحالات التي تتضمن دولاً قوية أو جماعات مسلحة، قد يكون هناك خطر على الأدلة والشهود. لذلك، يتخذ النظام الأساسي وقواعد الإجراءات تدابير صارمة لحماية نزاهة التحقيق ومنع تدمير الأدلة، وأيضاً لحماية الشهود من أي تأثير سلبي، ومن المهم جداً التعامل بحذر مع هذه القضايا لضمان تحقيق العدالة. وإن نظام روما الأساسي توجب على المدعي العام اتخاذ التدابير الضرورية لجمع الأدلة وحمايتها، وذلك يشمل الاستعانة بالإجراءات المناسبة لمنع تدمير الأدلة (المادة (54) من نظام روما الأساسي).

إن منع تدمير الأدلة في القضايا التي تنطوي على دول قوية أو جماعات مسلحة (مثل تحقيقات المحكمة في أفغانستان أو فلسطين)، قد يؤدي للكشف أو الإفشاء إلى تدمير الأدلة أو التأثير غير اللائق على الشهود. فضلاً عن ذلك فإنّ السرية تؤدي في بعض الأحيان إلى ضمانة أساسية وهي استقلال القضاة وتجنبهم الضغوط الإعلامية السياسية، وتعدّ سرية المعلومات في إطار عمل المحكمة عنصراً محورياً للحفاظ على النزاهة في

الإجراءات القضائية، ويكون ذلك من خلال توفير الحماية للبيانات الحساسة والتي ترتبط بالأدلة والشهادات، إذ يتم تهيئة بيئة قضائية تحرس القضاة من أي ضغوط خارجية قد تؤثر على استقلالهم، ويسهم هذا النهج في تمكين القضاة من اتخاذ قراراتهم بناءً على الوقائع والأدلة الموضوعية المتوافرة دون أن يكون هناك تدخل من مصالح سياسية أو إعلامية، وتعد آلية الحفاظ على السرية هي الضمانة الحقيقية لمنع تسريب المعلومات أو استغلالها للتأثير على القرارات القضائية لصالح جهات دولية معينة، وبذلك يشكل تأمين سرية المعلومات حجر الزاوية في بيئة قضائية تحمي القضاة من أي ضغوط قد تمارس من جهات خارجية قد تحاول تقويض استقلالهم (BERJAOU, 2018 109).

من هنا، يتحقق الاستقلال القضائي حين يلتزم النظام بحماية سرية المعلومات، مما يعزز من ثقة الأطراف في نزاهة العدالة الدولية.

3. حماية الأمن الوطني والمصالح العليا:

- الأسرار العسكرية والأمنية: قد تحتوي بعض الأدلة على معلومات حساسة تؤثر على أمن الدول (مثل وثائق الاستخبارات)، مما يستوجب تقييد نشرها.
 - منع الاستغلال السياسي للقضايا: في الصراعات الدولية (كما هو الحال في أوكرانيا أو السودان)، يمكن استخدام المحاكمات كأداة دعائية، وتحد السرية من هذا الخطر (ماجد، 2001، ص9).
- وتشكل السرية في الإجراءات التي تتخذها المحكمة الجنائية الدولية أحد أهم الآليات الأساسية لضمان حماية المعلومات والوثائق التي قد تمس الأمن الوطني للدول الأطراف، خاصة في سياق التحقيقات المتعلقة بجرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية، ويفهم من نص المادة 72 من نظام روما الأساسي أن الدول لا تمنح الصلاحية المطلقة لحجب المعلومات، بل تم تقييد هذا الحق بعدة شروط بشروط، ومن أبرزها ضرورة البحث عن بدائل تغني عن امتناعها في الكشف عن بعض المعلومات السرية كالإفصاح الجزئي أو تقديم المعلومات بسرية، وهو ما يعكس التوازن الذي يسعى النظام القانوني الدولي لتحقيقه بين مقتضيات العدالة ومتطلبات الأمن السيادي (Rastan, 2016, 179)

وقد أثرت قضايا عملية كثيرة اظهرت التعارض بين مصالح الأمن الوطني وعمل المحكمة، وإن أبرز ما أوردته صحيفة The Guardian عن قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشن عمليات تجسس منسقة ضد موظفي المحكمة الجنائية الدولية، ويأتي ذلك لمحاولة تعطيل التحقيقات في الجرائم التي ارتكبت في الأراضي الفلسطينية، وقد شملت تلك العمليات المراقبة الرقمية واختراقات والتضليل الإعلامي الممنهج، وجميع تلك العمليات جاءت بذريعة الحماية للمصالح الأمنية.

وعلى الرغم من أن المادة 72 تتيح للدول حماية معلوماتها الحساسة، فإن هذا المثال يبرز مخاطر استخدامها كساتر لتعطيل سير العدالة الجنائية الدولية.

إن تقييم مشروعية أو عدم مشروعية ادعاءات السرية يجب أن يُسند إلى المحكمة ذاتها وليس إلى الدولة الطرف، ذلك أن منح الدول حق التقدير قد يؤدي إلى تقويض استقلالية القضاء الجنائي الدولي، ولهذا السبب، منحت الفقرات اللاحقة من المادة 72 للمحكمة سلطة النظر في مدى واقعية الضرر الأمني المزعوم، مع مراعاة سرية المعلومات

حال ثبوت الضرر المحتمل. ويُعد هذا التوجه القانوني من آليات ضمان النزاهة الإجرائية، بما يحقق الحد الأدنى من الشفافية دون الإخلال بمقتضيات السرية (Cobain, 2024,13).

وتجدر الإشارة إلى أن محاكم جنائية دولية سابقة، مثل المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، واجهت تحديات مماثلة، وقد طورت في استجابتها آليات موازنة بين الكشف عن الأدلة وحماية المصالح الأمنية، مثل جلسات الاستماع المغلقة، وتقديم الشهادات دون الإفصاح عن هوية الشاهد، إن هذه السوابق تعزز من إمكانية تبني المحكمة الجنائية الدولية حلولاً مرنة تتماشى مع القانون الدولي وتراعي السيادة الوطنية في آن واحد (Dawson, 2006, 98).

ويبدو لي أنّ المصلحة العليا للعدالة تتطلب إلاّ تُستخدم السرية كأداة للإفلات من العقاب أو كوسيلة سياسية للضغط على التحقيقات الجارية، بل يجب تفعيل الرقابة القضائية على مبررات الامتناع عن التعاون، وتطوير إجراءات مستقلة للتحقق من مدى مشروعية التذرع بالأمن الوطني، ومن شأن هذه الإجراءات أن تحافظ على التوازن بين مصلحة الدولة ومصلحة المجتمع الدولي في مكافحة الجرائم الأشد خطورة.

المبحث الثاني

تحديات مبدأ السرية وضمانات الالتزام به

السرية هي أحد الركائز الأساسية لأنظمة العدالة الجنائية، حيث تهدف إلى حماية حقوق الأطراف، وضمان نزاهة الإجراءات، والحفاظ على كرامة المتهمين والشهود في بعض القضايا الحساسة، إلاّ أن تحقيق هذا المبدأ وما يواجهه تحديات كثيرة في ظل تطور وسائل الإعلام ونقل المعلومات، ويتعارض أحياناً مع مبادئ أخرى مثل علانية المحاكمة والحق في الحصول على المعلومات.

وعلاوة على ذلك، تؤكد المبادئ الدولية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على ضرورة إيجاد توازن بين السرية في حالات محدودة (مثل حماية الأمن الوطني أو الآداب العامة) وضمان العلنية.

وتواجه الأنظمة القانونية أيضاً صعوبات في التوفيق بين السرية ومتطلبات الشفافية ومكافحة الفساد القضائي، سنتناول ذلك في ثلاث مطالب:

المطلب الأول: التحديات التي تواجه السرية في المحكمة الجنائية الدولية.

المطلب الثاني: المبادئ الدولية المتعلقة بالسرية في المحكمة الجنائية الدولية.

المطلب الثالث: عواقب انتهاكات السرية .

المطلب الأول: تحديات مبدأ السرية

الفرع الأول : تأثير مبدأ السرية على العدالة

إنّ السرية كمبدأ في المحكمة الجنائية الدولية يشكل أبرز المفاهيم القانونية ذات الطابع الجوهري الذي يهدف من خلاله إلى حماية مجريات مرحلتي التحقيق والمحاكمة، وبالخصوص في المراحل الأولية من الإجراءات القضائية، إلاّ أنّ هذا المبدأ، وعلى الرغم من ضرورته في كثير من السياقات، قد يتحول إلى أداة قد تمسّ بمبدأ العلنية والمساواة بين الخصوم، وهو ما يهدد الجوهر الرئيس للمحكمة وهو العدالة الدولية، لذا نجد (2)68 من النظام تجيز اتخاذ تدابير لتوفير الحماية للضحايا والشهود، من بين تلك التدابير السرية، لكن هذه الإجراءات التي تتبع ينبغي إلاّ

تتعارض مع حقوق أخرى وهي حقوق الدفاع، لذا يتطلب إيجاد نوع من التوازن في الحقوق، ومن الضروري خلق نوع من التوازن العادل بين حماية حقوق المتهمين والشهود وضمان نزاهة العدالة وتحقيق الإنصاف (The Rome Statute of the International Criminal Court, Article 68 (2)).

ويرى الفقه القانوني أن تطبيق السرية، سواء على الجلسات الخاصة بالمحاكمة أو على مستوى جمع الأدلة يجب أن يكون خاضعاً لمبدأ التناسب، فلا يمكن إخفاء أو عدم الكشف عن معلومات تُعدّ من المعلومات الجوهرية والتي من شأنها أن تؤثر في سلامة الإجراءات والمحاكمة، أو تؤدي إلى عدم تمكين الدفاع من الطعن بالأدلة المقدمة، وأكد الباحث أربيل زيماتش أن المحكمة أثناء ممارستها قد تواجه نوعاً من التضارب بين متطلبات السرية وحماية الحق في المحاكمة العادلة، وأنها غالباً ما ترجح من كفة السرية على حساب الشفافية، مما يقوّض التوازن الإجرائي (Zemach, 2014, 47).

نصف إلى ذلك أن القاعدة 82 من "القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات" تنصّ على "إمكانية فرض قيود على النشر أو عقد جلسات مغلقة لحماية سلامة الإجراءات أو النظام العام"، غير أن هذه الصياغة الفضفاضة قد تُستخدم لتبرير السرية خارج نطاق الضرورة، وبالتالي يجب أن تخضع إلى الرقابة وأن تكون هناك آليات فعالة لمراقبة الإجراءات وضمان نزاهة العمل القضائي، وبخلافه قد يؤدي إلى استبعاد إجراءات المحكمة من الرقابة العامة على سير المحاكمات، وهو ما يتعارض مع المبادئ المسلم بها والمكرّسة في القانون الدولي (Rules of Procedure and Evidence, Rule 82).

ويرى بعض الباحثين أن المحكمة لم تضع أو تحدد معايير دقيقة ومُلزمة لتحديد آلية تطبيق السرية ومتى يمكن أن يلجأ إليها أو تكون السرية مبررة، وهو ما يخلق تفاوتاً في التطبيق العملي ويعرض قراراتها للنقد، فقد أوضح داوسون وديكسون أي أن غياب التوجيه القضائي الصارم في الحالات التي يتم فيها حجب أو إخفاء المعلومات عن الدفاع، مما يتسبب بفتح الباب أمام خروقات للحق في المواجهة أمام المحكمة الجنائية الدولية (Grant, Mieke, 2006, 116).

علاوة على ذلك، فإن الإفراط من قبل المحكمة الجنائية الدولية في اللجوء إلى السرية قد يضعف من عدالتها، وكذلك يؤدي إلى تآكل الثقة العامة في المحكمة، خاصة عندما تصدر تلك القرارات استناداً إلى مواد غير متاحة أو معلنة للرأي العام أو لوسائل الإعلام، إن التعارض بين السرية والعلنية يؤدي خلق بيئة قضائية لا تتصف بالشفافية، تتنافى مع مبدأ الإنصاف والعدالة كأبرز الأعمدة الأساسية للعدالة الجنائية الدولية (Håkan, 2009, 669).

وأرى أنّ على المحكمة أن تحدد مسبقاً نطاقاً ضيقاً ومُبرراً للسرية، مع ضرورة تمكين الدفاع من اطلاعهم الكامل على ما يُستخدم ضدهم من أدلة، أو توفير البدائل مثل النسخ المنقحة أو الملخصات المصرّح بها، لضمان احترام مبدأ المواجهة وتكافؤ الفرص، كذلك يجب تعزيز دور الرقابة القضائية الداخلية على قرارات السرية لضمان بعدم استخدامها بما يتعدى الغاية المشروعة للمحكمة، وحتى لا تُفضي إلى ظلم مقفّع بحق الأطراف تحت طائلة الحماية الإجرائية.

الفرع الثاني: مبدأ السرية والتعاون الدولي

تُعد المحكمة الجنائية الدولية هي أول محكمة دائمة أنشئت بموجب نظام روما (1998) لمحكمة مرتكبي أخطر الجرائم الدولية، بما في ذلك الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم العدوان. ومن المبادئ الأساسية التي تحكم عمل المحكمة هو تحقيق التوازن بين الطبيعة العلنية للمحاكمة وسريّة بعض إجراءاتها عند الضرورة. ومع ذلك، تواجه المحكمة تحديات كبيرة في تطبيق مبدأ سرية الإجراءات، نظراً لطبيعة القضايا التي تتعامل معها، والتي غالباً ما تتطوي على أسرار أمنية، وحماية الشهود، والمصالح الدولية المتضاربة. تعتمد المحكمة على الدول لتقديم الأدلة والوثائق، ولكن بعض الدول ترفض تبادل المعلومات لأسباب تتعلق بالأمن القومي (المادة (72) من نظام روما الأساسي).

وفي ظل التطورات العالمية الراهنة وزيادة أهمية تبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية بين الدول، يظهر مبدأ السرية كأحد الركائز الأساسية التي تحكم العلاقة بين حماية البيانات الحيوية وتعزيز التعاون الدولي. إن تطبيق معايير السرية بدقة يساهم في تأمين الأسرار الوطنية والمعلومات الاستراتيجية، إلا أنه في الوقت نفسه يشكل تحدياً حقيقياً أمام تبادل المعلومات الضرورية للتصدي للتهديدات العابرة للحدود ولتحقيق استراتيجيات أمنية منسقة. ومن هنا تتبع أهمية دراسة تأثير هذه الممارسة على التعاون الدولي وكيفية التوفيق بين الالتزام بحماية المعلومات وبين الحاجة الماسة للشفافية في إطار العلاقات الدولية.

تؤسس النصوص القانونية الدولية، مثل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إطاراً يحفظ سرية المعلومات من خلال ضمان حق الدفاع المتكامل، مما يستلزم من الدول والمؤسسات القضائية اتخاذ إجراءات صارمة لمنع تسريب البيانات. وفي هذا السياق، تعد السرية أحد الأدوات القانونية التي توفر للدول ضمانات ضد الاستغلال الخارجي للمعلومات الحساسة، مع ضرورة الحفاظ على ثقة الدول المجاورة والشركاء الدوليين في أن تبادلات المعلومات تتم وفق آليات متفق عليها. إلا أن هذه الإجراءات، حين تُطبق بشكل مفرط أو دون آليات رقابية فعالة، قد تؤدي إلى حدوث انقسامات في نظام التعاون الدولي وتؤخر الاستجابة السريعة للأزمات الطارئة (International Criminal, 1998, 112).

من ناحية أخرى، تؤدي سياسات الحصار المعلوماتي، التي تتبناها بعض الدول حفاظاً على أمنها القومي، إلى ظهور ما يمكن وصفه بـ "صوامع البيانات"، إذ تُعيق تلك السياسات تدفق المعلومات عبر القنوات الرسمية والدولية. وفي ظل هذا الإطار، يصبح التعاون الدولي أكثر تعقيداً، إذ يأخذ كل طرف حذره فيما يتعلق بكشف تفاصيل قد تُستغل لتقويض موقعه الاستراتيجي. وتم العثور في الدراسات المتخصصة على أن تباين قواعد السرية بين الدول يُعد أحد أبرز العقبات التي تحول دون تبادل المعلومات بشكل منسق وفعال، ما يؤدي إلى قصور في قدرة المجتمع الدولي على مواجهة التحديات الأمنية المشتركة مثل الإرهاب والتهديدات السيبرانية (Stephen, 1999, 45).

كما ترصد الدراسات عدة أوجه للعقبات الناجمة عن تطبيق مبادئ السرية بشكل صارم، من أبرزها ضعف التواصل الثنائي والمُتعدّد بين الأجهزة الاستخباراتية والمنظمات الدولية، وهو ما يؤثر سلباً على إمكانية التصدي للتهديدات بصورة موحدة؛ إذ إن عمليات اتخاذ القرار تتأخر وتعاني من نقص في المعلومات الحيوية اللازمة لتحقيق استجابة فورية. وتوضح الأبحاث الحديثة أن الثقة المتبادلة بين الدول هي العنصر المحوري الذي يمكن أن يُنزل هذه العقبات؛

إذ يتطلب الأمر وضع آليات قانونية وتقنية تسمح بتبادل المعلومات ضمن إطار محكم يحفظ الحقوق الوطنية دون المساس بمصلحة الأمن الجماعي (RAND, 2008, 45).

وفي ضوء تلك التحديات، بُرحت ببعض التوصيات العملية لتعزيز التعاون الدولي في ظل الالتزام بأعلى درجات السرية، ومن بين هذه التوصيات إنشاء منصة متعددة الأطراف تُعنى بتأمين التبادل للمعلومات السرية عبر أنظمة مشفرة ومتطورة وآليات ذات طبيعة رقابية تضمن عدم إفشاء بيانات تتصف بالطابع السري إلى جهات خارجية، كما يُقترح الاعتماد على معاهدات دولية تضم بنودًا صارمة لوضع معايير تحدد فيها متى وكيف يجب مشاركة المعلومات الحساسة أو التحفظ عليها، مع ضرورة تحديد الإجراءات القانونية الرادعة التي تُتخذ في حالة وقوع تسرب أو إساءة استخدام تلك المعلومات، ويُعد هذا النهج جزءًا من الجهود التي تسعى إلى بناء أطر متكاملة تقوم على الشفافية المنظمة والثقة المتبادلة، مما يساهم في تقليل الاحتكاكات التي قد تتجم عن سياسات الحماية المفرطة للمعلومات (Mark, 2012, 210).

إن تحقيق التوازن الدقيق بين متطلبات التعاون الدولي وضرورة السرية يتطلب المنهجية الشاملة التي تضم إصلاحات في الجانبين التشريعي والتقني معًا، فعلى الصعيد القانوني، يستلزم الأمر إعادة النظر في نصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية من أجل توفير مساحة أكبر للتعاون المعلوماتي دون أن يمس ذلك بحماية الأسرار الوطنية، أما على الصعيد التقني، يُستحسن توفير حلولًا للتحقق من مصداقية المعلومات الواردة وتطوير أنظمة متكاملة تضمن تبادل البيانات عبر قنوات آمنة، ويعد هذا النهج المتعدد الأبعاد ضرورة ملحة من أجل تعزيز القدرة لدى المجتمع الدولي على مواجهة التحديات المتصاعدة في عصر العولمة الرقمية.

ختامًا، تُعد مسألة السرية في إطار التعاون الدولي من أكثر القضايا تعقيدًا، إذ تمثل حماية المعلومات الحساسة جانبًا أساسيًا من أمن الدول، وفي ذات الوقت يمكن أن تؤدي إعاقة التنسيق الدولي وتبادل المعلومات إذا ما تم تطبيقها دون المرونة والآليات التنظيمية الملائمة، ويتوجب على صانعي السياسات العمل على بناء إطار تشريعي وتنظيمي متوازن يسمح للدول بالمشاركة الفعالة في الشبكات الدولية دون الخوف من تفاقم المخاطر الأمنية الناجمة عن تسريب المعلومات، إن إيجاد مثل هذا التوازن يعد حجر الزاوية في سبيل تحقيق التعاون الدولي الناجح والمستدام في مواجهة آية تحديات معاصرة.

المطلب الثاني: ضمان الالتزام بمبدأ السرية وأثار انتهاك السرية

الفرع الأول: الضمانات الخاصة بمبدأ السرية:

أولاً: الالتزام الملقى على عاتق القضاة:

إن آلية اختيار القضاة في المحكمة من حيث الخبرة والكفاءة تُعد الضمانة الحقيقية الأولى والأهم في اضمحاء تحقيق الضمانات الأساسية للضحايا والشهود والمتهمين، إذ يمارس القضاة في المحكمة الجنائية الدولية مهامهم بشكل مستقل، وقد حددت المادة (36) من النظام الأساس والتي حملت عنوان: "مؤهلات القضاة وترشيحهم وانتخابهم"، وكذلك القرار الذي أصدرته الجمعية العامة في الجلسة المعقودة في التاسع من أيلول 2020 في تحديد آلية تعيين القضاة (الصفدي، 2024، ص 106).

إنّ اختيار القاضي لدى المحكمة يرتب عدة التزامات قانونية على القضاة أنفسهم، لذا نجد أنّ نظام روما الأساسي وضع شروطاً خاصة لاختيار قضاة المحكمة، وما يهمنا في تلك الشروط هو الشرط الخاص بضمانة المحافظة على إجراءات المحاكمة، إذ نصّ "يختار القضاة من بين الأشخاص الذين يتحلون بالأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة وتتوافر فيهم المؤهلات المطلوبة في دولة كل منهم للتعيين في أعلى المناصب القضائية" (المادة 36/ الفقرة 3 / أ)، من نظام روما الأساسي).

ونصّ النظام الأساسي على إلزام القضاة قبل المباشرة بوظائفهم بتوقيع تعهد رسمي يتعهد كل منهم في جلسة علنية بأن يباشروا مهامهم بنزاهة وأمانة (المادة (45)، من نظام روما الأساسي). وجاءت القواعد الإجرائية لتنظيم هذا التعهد "أتعهد رسمياً بأن أؤدي مهامي وأمارس سلطاتي، بوصفي قاضياً في المحكمة الجنائية الدولية بشرف وإخلاص ونزاهة وأمانة، وأنّ أحترم التحقيقات والمحاكمة والمداولات" (القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، القاعدة (5)، التعهد الرسمي بموجب المادة 45)، المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، 2002).

ثانياً: الالتزام الملقى على عاتق المدعي العام:

تطرق النظام الأساسي عن صفة الاستقلالية للمدعي العام ومكتبه بوصفه جهازاً منفصلاً عن بقية أجهزة المحكمة، واشترط النظام في شخص المدعي العام ما اشترطه في القاضي "يكون المدعي العام ونوابه من ذوي الكفاءة العالية والأخلاق الرفيعة، ويشارط توافر الخبرة العلمية والعملية الواسعة على صعيد الادعاء والمحاكمة في القضايا ذات الطابع الجنائي (ينظر المادة (42)، من النظام).

إنّ النظام الأساسي قد عزز في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات من دور وصلاحيات المدعي العام مقارنة ببقية أجهزة المحكمة، وذلك لما يلعبه هذا الجهاز من الدور الحيوي في التحقيق والمحاكمة (خديجة، وفيصل، 2020، ص1).

لذا جاءت القواعد الإجرائية بالزام المدعي العام استناداً لأحكام المادة (45) من النظام بالتعهد قبل ان يباشر مهام عمله وبالصيغة التي اعتمدت في القواعد "أتعهد رسمياً بأن أؤدي مهامي وأمارس سلطاتي في المحكمة الجنائية الدولية، بشرف وإخلاص وأمانة، وأحترم السرية في التحقيقات والمحاكمة" (القواعد الإجرائية، القاعدة 5/ب). ومن جهة أخرى فقد أُلقت القواعد الإجرائية والإثبات في القاعدة العاشرة منها العبء والمسؤولية على المدعي العام بالاحتفاظ بالمعلومات وكذلك الأدلة المادية التي يحصل عليها أثناء فترة التحقيق التي تجرى من قبل مكتبه وعن تخزين تلك المعلومات والاحتفاظ بها.

وللمدعي العام دور في جمع الأدلة واتخاذ التدابير الملائمة لضمان المحافظة على مصالح المجني عليهم وكذلك الشهود والظروف الشخصية الخاصة بهم، بما فيها السن ونوع الجنس وخصوصاً عندما تكون الجريمة من جرائم العنف الجنسي أو من الجرائم ضدّ الاطفال بما يضمن احترام حقوق الانسان المنبثقة من النظام الأساسي، وللمدعي العام دور أيضاً في الموافقة على عدم الكشف عن المعلومات التي يجمعها والحفاظ على سريتها ويتخذ كافة الإجراءات للحفاظ على ذلك (الزهراني، 2024، ص 359).

ثالثاً: الالتزام الملقى على عاتق قلم المحكمة:

يكون قلم المحكمة المسؤول عن الجوانب الإدارية في المحكمة (غير القضائية)، ويتولى إدارة قلم المحكمة (مسجل)، واشترط فيه النظام الأساسي الاخلاق الرفيعة وممن يملكون الكفاءة العالية، ويتولى المسجل انشاء وحدة خاصة تسمى "وحدة الضحايا والشهود"، تتولى هذه الوحدة بالتشاور مع مكتب المدعي العام لاتخاذ التدابير والإجراءات الأمنية للشهود والمجني عليهم والذين قد يعرضون إلى الخطر بسبب الإدلاء بشهاداتهم بما في ذلك جرائم العنف الجنسي(المادة (43) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية).

إنّ الدور الهام لقلم المحكمة والرئيس الاداري له (المسجل) والذي انيط به من أجل الحفاظ على السريّة باعتبارها الضمانة للشهود والضحايا وتقديم المساعد لهم وفق خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، وكذلك انيط بها بالتشاور مع المدعي العام لاتخاذ الإجراءات بهذا الصدد، وألزم موظفي الوحدة " وحدة الضحايا والشهود" بالحفاظ على السريّة في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة(القاعدة (16,17) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات). ويخضع المسجل في المحكمة للالتزام والتعهد الخاص بقضاة المحكمة والمدعي العام، وذلك بنفس الآلية الخاصة بالعزل، وكل تلك الإجراءات هي لضمان الحفاظ على السريّة.

رابعاً: الالتزامات الملقاة على عاتق الوكلاء المحامون والمترجمون :

إنّ التطورات المتلاحقة في القانون الجنائي الدولي، أصبح مبدأ الالتزام بالسريّة المهنية لدى المحكمة الجنائية الدولية حجر الزاوية في هيكله نظامها ، إذ يُعدُّ النظام الأساسي للمحكمة بمثابة الصك القانوني الذي يثبت من مبادئ العدالة ويرسخ قواعد الحفاظ على السريّة خلال مراحل سير الإجراءات القضائية، وان هذه المبادئ تتمثل في ضرورة الحماية للتبادلات السريّة بين الأطراف المعنية؛ لا سيّما فيما يتعلق بالمترجمين والمحامين ، اللذين يُعدّ دورهما جوهرياً في سلامة الإجراءات وتأمينها، إن النصوص الواردة في النظام الأساسي للمحكمة قد اقرت، فضلاً عن القواعد الإجرائية وكذلك قواعد السلوك المهني على ضرورة الالتزام المطلق من أجل الحفاظ على الأسرار القضائية والمهنية حرصاً على ضمان نزاهة العملية القضائية وحماية الحقوق (John , 2011, 112).

إنّ المبدأ الذي حكم سير جلسات المحكمة الجنائية الدولية هو القواعد الإجرائية التي تضع أسساً واضحة وصريحة تفرض على المحامين والمترجمين من أجل التعامل مع كافة المعلومات والمواد القضائية بالسريّة التامة، وذلك لضمان عدم المساس بسريّة العملية القضائية نفسها، فقد أقرت تلك القواعد على أن تُحفظ كافة المستندات والتراسل الشفوي والكتابي في بيئة تسودها الحماية الكافية لتلافي أي تسريب قد يخلّ بمبادئ العدالة، وفي السياق نفسه يتجلى دور القواعد الخاصة بالسلوك المهني الملزمة لجميع المترافعين والجهات الساندة باتباع آليات صارمة وحاسمة من أجل ضبط سلوكهما القانوني والأخلاقي، ممّا يفضي إلى تعزيز الثقة بين الأطراف في الدعوى ولضمان حقوق لكل من المتهمين والضحايا(Richard, 2015, 98).

ومن ناحية أخرى، يعد الالتزام بالسريّة المهنية ضرورة استراتيجية وذلك لحماية المعلومات الحساسة التي قد تؤثر على الجلسات القضائية ونتائجها، إذ إنّ الإخلال بهذا الالتزام ربما ينتج عنه عواقب قانونيّة وإجرائية كبيرة، كالمساءلة التأديبية والجزاءات المقررة من النظام الداخلي للمحكمة، وترى الدراسات العملية المستندة إلى تجارب اجنبية أن اعتماد

وتطبيق مبادئ السرية بحزم يعدّ العامل الأساس لتحقيق مبدأ العدالة، إذ يكفل تطبيق المناهج الإجرائية الصحيحة والنظام الأساسي استمرارية الحوار القانوني الحر والمرتزن في اروقة المحكمة (Ahmed, 2013, 89).

وفي إطار التحليل المقارن، يتضح بأن الالتزام بالسرية المهنية لا يعدو كونه إجراء شكلياً أو تقنياً فحسب، بل هو ممارسات نابعة من الالتزام القانوني والأخلاقي الذي يفرض على جميع العناصر المهنية في النظام القضائي للمحكمة، إذ ينظر إليها بمثابة الراعي لاستقلالية المحاكم وتقادي أية تدخلات خارجية ام داخلية قد تنشأ عن إساءة استخدام المعلومات، ومن هنا نجد ان الالتزام الذي يقع على عاتق المحامين والمترجمين يعد الركيزة الأساسية التي تساهم في تحقيق الشفافية المقيدة بالسرية، وهو ما يظهر أهمية حصولهم على تدريبات متخصصة لضمان فهمهم العميق والوفاي للقوانين والأنظمة والقواعد المعتمدة والمعمول بها، سواء كان ذلك في النظام أو في القواعد الإجرائية والسلوك المهني الخاصة بالمحكمة (Marie , 2012, 57)

إن تطبيق تلك المبادئ في السياق المعمول به من قبل المحكمة الجنائية الدولية يقتضي من المحامين والمترجمين اعتماد استراتيجيات متكاملة لضمان الحفاظ على المعلومات وحمايتها، وهذا الجانب، يُعتمد على ثلاثة مبادئ أساسية: 1. النظام الأساسي (Statute): يعد النظام الأساسي الإطار القانوني العام الذي يضع المبادئ الأساسية للعدالة الجنائية الدولية، وقد نصّ في بنوده "أن يتاح له ما يكفي من الوقت والتسهيلات لتحضير دفاعه، وللتشاور بحرية مع محام من اختياره وذلك في جو من السرية" (المادة (1/67ب) من النظام الأساسي).

2. القواعد الإجرائية: تُعدّ تلك القواعد هي الأساس لتنظيم سير جلسات المحكمة والآليات الخاصة برصد وحفظ المعلومات أثناء الإجراءات القضائية، مما يقلل من مخاوف تسريب المعلومات أو إساءة الاستخدام. وقد نصّت تلك القواعد على الالتزام بمبدأ السرية للمترجمين وقبل أن يباشروا أية مهام بتقديم تعهد رسمي "أتعهد رسمياً بأن أؤدي مهامهم بإخلاص ونزاهة وباحترام تام لواجب المحافظة على السرية" (القاعدة (2/6) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات).

3. قواعد السلوك المهني: وهي الأخرى المعنية بتحديد اخلاقيات ومعايير السلوك الملزم للمحامين والمترجمين من أجل تعزيز ودعم الثقة بين جميع أطراف العملية القضائية.

إن أهمية هذه الركائز تبرز من خلال ضمان استمرار العملية القضائية في سياق يحمي حقوق جميع المتقاضين، سواء كان ذلك عبر توثيق التزاماتهم "المحامين والمترجمين" بمسؤولياتهم المهنية أو عبر فرض إجراءات رقابية منضبطة تضمن تنفيذ هذه الالتزامات وفق النهج السليم، كما ينصّ على ضرورة أن يكون التعيين والاختيار لهؤلاء المتخصصين قائماً ومستنداً على المعايير المهنية الصارمة التي تتطابق مع التزامات التي يفرضها النظام الأساسي والقواعد الإجرائية وقواعد السلوك المهني، من أجل ضمان أن تكون العملية القضائية سليمة ونزيهة دون المساس بسرية المعلومات الحيوية والحساسة التي قد تؤثر في مخرجاتها، وقد تلجأ المحكمة أيضاً في كثير من الأحيان إلى منع تمثيل المحامين إذا كان المحامي سبق وأن شارك أو اطلع على معلومات سرية بصفته أحد موظفي المحكمة شريطة أن تكون المعلومات تلك ذات صلة بالقضية التي يتراجع عنها المحامي (Marie, 2012, 57).

علاوة على ذلك أرى أنّ الانضباط في تطبيق الأحكام الخاصة بالسرية يساهم في تعزيز مصداقية المحكمة ويشجع على تبادل الخبرات بين الأنظمة القضائية المختلفة، مما يفتح آفاقاً للتجديد والتطوير في مجال حماية

المعلومات السرية على المستوى الدولي. ومن المهم في هذا السياق اجتياز مرحلة الاختيار التدريجي للمحامين والمترجمين، بحيث يتم تزويدهم بالتدريبات المتخصصة واللازمة للتعامل مع القضايا الدولية الحساسة، والتي تفرض عليهم الالتزام التام بالسرية، إن مثل هذه الإجراءات تضع الأسس لتعزيز التعاون الدولي في مجال العدالة الجنائية، وتُعطي مثلاً يحتذى به في كيفية تتاعم الأنظمة القانونية مع مقتضيات العصر الحديث.

يتمثل هذا الالتزام محاولةً لتحليل الظاهرة من زاويتين: القانونية والأخلاقية، مما يبرز كيف تتكامل الأنظمة الأساسية والقواعد الإجرائية وقواعد السلوك المهني متطلبات العمل القضائي من أجل توفير بيئة قضائية متماسكة ومحكمة، وفي ضوء ذلك يتعين على كل من المحامين والمترجمين والذين يُعدّ اختيارهم والتعيين لهم من الأمور ذات الأهمية الحيوية أن يلتزموا بهذه المعايير بدقة وحزم، مما يجعل من العملية القضائية منظومة كاملة يحكمها القانون والأخلاق معاً.

ختاماً، يتجلى من خلال النظر في النظام والقواعد الإجرائية والسلوك المهني، أنّ الالتزام بالسرية المهنية يمثل عاملاً ضرورياً لضمان نزاهة وشفافية العملية القضائية. إنّ احترام هذا الالتزام ليس مُثبتاً في نصوص قانونية فحسب، بل يركز أيضاً على قيم أخلاقية راسخة تضمن حماية حقوق المتهمين وتضافر كافة جهود المجتمع الدولي لتحقيق العدالة. لهذا، ينبغي على المؤسسات القضائية التأكيد المستمر على أهمية هذا الالتزام وتحديث الآليات الرقابية لضمان حمايته، بما يعزز من ثقة المجتمع الدولي في النظام القضائي للمحكمة الجنائية الدولية.

الفرع الثاني: آثار انتهاك مبدأ السرية:

إنّ الآثار التي تترتب على انتهاك مبدأ السرية لا يقتصر في بحثنا لهذا الموضوع على عدم الأخذ بسرية المحاكمة فقط، وإنما يمكن ان نبحث ذلك في مسألة عدم الحفاظ على سرية المعلومات والوثائق التي يطلع عليها ممن هم مخولين بالاطلاع عليها بحكم عملهم، باعتبار أنّ الهدف من المحاكمة هو الحفاظ على سرية المعلومات أثناء المحاكمة وبالتالي فالهدف في الحالتين مشترك.

أولاً: الآثار التي تترتب على القضاة في حال خرق مبدأ السرية:

إنّ الحفاظ على السرية في الإجراءات أمام المحكمة الجنائية الدولية يعد من المبادئ الجوهرية التي تكفل حسن سلامة الإجراءات القضائية وحماية المعلومات الشخصية والحساسة للشهود وغيرهم، ويقع على عاتق القاضي المسؤولية المباشرة بمرعاة هذا الالتزام، ويُعد خرق السرية إخلالاً جسيماً بواجبات القاضي، ما قد يؤدي في حال إخلاله بهذا الالتزام إلى مساءلته وفقاً للمادة (46) من نظام روما الأساسي، التي تنصّ على إمكانية اللجوء إلى العزل في حال ارتكابه "سلوكاً مشيناً أو خرقاً جسيماً لواجباته.

كما يوضح نظام روما في مادته ال (70) إلى أن استخدام أو إفشاء معلومات سرية يقع ضمن "الجرائم ضد إدارة العدالة"، ويعد ذلك انتهاكاً صريحاً تستوجب اتخاذ الإجراءات وفقاً لهذا النظام، خصوصاً إذا ثبت القصد الجنائي للتأثير على نزاهة الإجراءات، كما تنصّ المادة (5/69) على أن المحكمة تضمن احترام الامتيازات القانونية المتعلقة بالسرية، وبذلك تحمّل القاضي المسؤولية القانونية عند خرق تلك النصوص (Watch, 2025, 12).

فضلا عن ذلك تنصّ القاعدة 24 من القواعد الإجرائية والإثبات على أن "السلوك غير المهني الجسيم"، مثل الكشف غير المصرح به لمعلومات سرية، مما يبرر أن تتخذ إجراءات تأديبية، أما القاعدة 73، فتتصّ صراحة على حماية

الامتيازات المهنية، ومنها العلاقة بين المحامي والموكل، وتحظر الكشف عنها إلا بإذن صريح (القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الجنائية الدولية، القاعدتان 24 و73).

ونجد أن Mark Klamberg عند تفسيره لنص المادة (6/64 ج) من النظام، حين يؤكد أن المحكمة ملزمة باتخاذ كافة التدابير التي تمنع إفشاء المعلومات وتسريبها، كالجلسات المغلقة⁴.

وفي السياق المماثل، تطرق Michael G. Karnavas عند تحليله لامتيازات المهنية أمام المحاكم الدولية أن القاضي، باعتباره المسؤول عن إدارة وضبط العملية القضائية، مما يجعله يتحمل كامل المسؤولية عند فشله في الحفاظ على السرية، مما يعرضه إلى إخضاعه لإجراءات تأديبية ومساءلة وجنائية (Klamberg, 2013, 243).

ويشير الفقه المقارن إلى ذات المسؤولية التي تم ذكرها؛ فقد ذكر André Vitu في الفقه الفرنسي أن الأفعال الجسيمة يقع من ضمنها خرق السرية القضائية التي قد تؤدي إلى فرض العزل بحق القاضي أو مساءلته جنائياً، خصوصاً في القضايا الدولية (Vitu, , 2003, 415).

وأخيراً، نجد المادة 5 من قواعد السلوك القضائي أنه يقع على القاضي التزام مطلق بالحفاظ على السرية، ويُعد إخلالاً بكرامة المنصب القضائي، أي خرق هذا الالتزام (Pikis, 2010, 235).

ثانياً: الآثار التي تترتب على المدعي العام في حال خرق مبدأ السرية.

إنّ الأثر المترتب على خرق الواجبات والمهام المكلف بها المدعي العام فهي نفسها التي تنطبق على القضاة، فإذا عبر المدعي العام عن رأي بواسطة وسائل الاعلام أو الكتابة أو التصرفات العلنية مما يخل بإجراءات المحكمة، أو كانت هنالك مصلحة شخصية أو علاقة زوجية أو صلة قرابة أو علاقة شخصية وكذلك علاقة التبعية بأي طرف فان ذلك يعد سبباً لتجحية المدعي العام (القاعدة (34) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات).

وهنا وبالرغم من عدم ذكر مصطلح إفشاء الأسرار لكنني أرى بأن تلك المصالح أو القرابة ربما تؤدي أو بكل تأكيد تؤدي إلى اطلاع الطرف الآخر عما يدور في المحاكمة بحكم تلك العلاقات والمصالح.

أما من حيث عزل المدعي، فإن القواعد الإجرائية التي تنطبق بحق المدعي هي ينطبق على القاضي، واحد من أهم تلك الأسباب التي ترتبط بموضوع بحثنا هي عدم الحفاظ على السرية التي تؤدي إلى الكشف عن الوقائع أو المعلومات التي اطلع عليها بحكم الوظيفة (القاعدة (23 / أ. 1) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات).

وهناك إجراء آخر يتخذ بحق المدعي العام بموجب المادة (47) من النظام الأساسي بحق المدعي العام وهو الجزاءات التأديبية والمتمثلة بتوجيه اللوم أو الجزاء المالي، وتفرض تلك الجزاءات في حال اتيان المدعي العام بفعل أقل خطورة مما يستوجب عنه عقوبة العزل، ويتخذ القرار سواء كان اللوم أو الجزاء المالي من قبل جمعية الدول الأطراف (القاعدة (30) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات).

ثالثاً: الآثار التي تترتب على المحامين والمترجمين في حال انتهاك مبدأ السرية:

يعد الانتهاك الخاص بمبدأ السرية في السياق الدولي القانوني وما يترتب عليه من آثار قانونية قد تتجاوز النطاق المهني الداخلي لتلامس النظام العام الإجرائي والحقوق للأفراد والدولة، ويأتي في مقدمة تلك الآثار المسؤولية الجنائية، إذ يُصنّف الكشف غير المشروع عن المعلومات السرية على أنه جريمة يعاقب عليها القانون، ونجد ذلك في

القانون الجنائي الألماني على سبيل المثال، "يعاقب كل من ينتهك السر المهني بالسجن أو بالغرامة، سواء كان محامياً أو مترجماً أو موظفاً في مؤسسة قضائية" (Bundesgesetzblatt, 2019,203)

فضلا عن الأثر الجنائي تترتب أيضا على هذا الانتهاك أنواع أخرى من الجزاءات وهي الجزاءات التأديبية ، ومن يثبت في حقه مخالفة القواعد المهنية الخاصة والمتضمنة الحفاظ على مبدأ السرية يضع نفسه تحت طائلة المخالفات من قبل الهيئة المهنية التابع لها، والتي بدورها تتخذ القرار المناسب بحقه كسحب الترخيص أو تعليق عمله في مزاوله المهنة وتعليقها، ويقع ذلك خصوصا في حال تسبب هذا الانتهاك إلى أضرار مادية أو معنوية لأحد الأطراف، وقد عُد هذا النوع من العقوبات عنصراً جوهرياً من أجل الحفاظ على ثقة الجمهور في المحكمة وهيبة المهنة القانونية (Piper,2016)

أما على مستوى المحاكم الدولية، فإن خرق مبدأ السرية يؤدي حتما إلى المساس بشرعية الأحكام الصادرة ونزاهة الإجراءات ويصبح أكثر تعقيدا إذا تسبب هذا الإفشاء إلى الكشف عن معلومات سرية لأطراف النزاع أو التأثير على الشهادات والأدلة، وهو ما قد يتسبب بالطعن في الأحكام أو طلب إعادة المحاكمة (European Court of Human Rights 2012,

والأمر كذلك يرتب الآثار والجزاءات بالنسبة للمترجمين والترجمة القانونية ، فإن الكشف لمعلومات السرية من قبل المترجم قد يؤدي إلى شطب اسمه واستبعاده من سجل المترجمين المعتمدين، ولم يقف عند هذا الحد بل ويُلزم برد الاعتبار للأطراف المتضررة وخصوصا إذا كان الأمر متعلق بالمساس بأمن الدولة ، والأمر يصبح أكثر تعقيدا وخطورة في القضايا العابرة للحدود إذ يكون الالتزام بمبدأ السرية مبدأ عام متفق عليه ومنصوص في الاتفاقيات الدولية (Tomedes,2016,112)

رابعا: الآثار التي تترتب لصالح المتضرر من انتهاك مبدأ السرية:

إن إفشاء الأسرار الخاصة بالمتهمين والضحايا والشهود قد تسبب ضرر لهم، والتساؤل هنا يطرح، هل يمكن أن يتم تعويض من تسببت له المحكمة بضرر نتيجة إفشاء الأسرار الخاصة به إلى تعويض؟ وهل يمكن دفع هذا التعويض من الصندوق المنشأ بموجب المادة (79) من النظام الأساسي؟ وما هي الإجراءات؟

وللإجابة عن هذا التساؤل يمكن أن نناقش ما تضمنه النظام الأساسي من مبادئ فيما يتعلق بجبر الضرر، إذ إن المحكمة الجنائية تعتمد مبادئ خاصة عند اتخاذ الإجراءات التي تكفل جبر الأضرار التي تصيب المجني عليه، من خلال رد الاعتبار والتعويض ورد الحقوق، فيجوز للمحكمة أن تضمن حكمها بناءً على طلب المتضرر أو من تلقاء نفسها في الظروف الاستثنائية، حسب نطاق الضرر أو الخسارة أو الأذى الذي لحق المجني عليه، دون إغفال بيان المبدأ الذي أسست عليه حكمها، وللمحكمة أن تأمر بتنفيذ قرار الجبر عن طريق صندوق الاستئمان كلما كان الأمر مناسباً وفقاً لنص المادة (79) من النظام ، وذلك لا يمنع قيام المحكمة بطلب تقديم بيانات الخاصة بحالة أي من المجني عليه أو الدول المعنية أو غيرها وأخذها بالحسبان عند إصدار حكمها (المادة (75) من النظام الأساسي).

إن المبادئ الأساسية والتوجيهية أوضحت أن الحق في الطعن والتعويض لضحايا الانتهاكات الذين الحق بهم الضرر سواء كانوا أفراداً أم جماعات بغض النظر عما إذا كانت تلك الأضرار جسدية أم عقلية أو الخسارات المالية أو حرمانهم من التمتع

بحقوقهم الأساسية، ولم يقف عند حد بل شمل مفهوم الضحية من تدخل لتقديم المساعدة وتعرض للضرر إذ يجب عدّ ضحية (حكمت، 2024، ص 299)

وعلى الرغم من أن النصّ لم يتطرق إلى مسألة الضرر من إفشاء الأسرار لكن نستشف من فحواه بأن الصندوق الخاصّ بالمحكمة لا يتصلّ عن هذه المسؤولية إذ ترتب هناك ضرر وبالتالي يصبح نتيجة إفشاء الأسرار الخاصّة به ضحية. وبالرجوع إلى المبادئ العامة ينصّ الاعلان العالمي لحقوق الانسان في فقرته الأولى بأن الضحايا هم من أصيبوا بضرر فردي أو جماعي سواء كان ذلك الضرر بدنيا أو عقليا أو ما تسبب في خسارة اقتصادية نتيجة إهمال للقوانين الجنائية النافذة (عكيك، 2002، ص 309).

إنّ القانون الدوليّ يحمي الحقوق الأساسية للأفراد، ومن هذه القوانين هو نظام روما الأساس الذي يعد المنظم الأساس للمحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي فإن المادة (68) منه تتكلم عن حماية الضحايا والشهود، وبالتالي فإن الحماية واجب بموجب نظام روما وبالتأكيد فان مخالفة هذا الواجب أو الالتزام يترتب تعويض في حال عدم الالتزام به، وهذا يعزز من المسؤولية القانونية للمحكمة الجنائية الدولية.

وهو ما نستطيع القول إنّ أيّ انتهاك لمبدأ السريّة يفتح الباب أمام اقامة دعاوى التعويض من قبل المتضررين، وذلك لأنّ السريّة التزم تعاقدى غير مكتوب يقع على عاتق الجميع في المحكمة، وإنّ أيّ إخلال به يعدّ تقصيراً موجّباً للتعويض وفق القواعد العامة والخاصّة بالمسؤولية التقصيرية.

وقبل اللجوء إلى المطالبة بالتعويض يجب إثبات الضرر وهذا من البيديهيات، ممّا يتطلب إثبات أن هناك فعلاً إفشاء للأسرار الخاصّة بالشخص، ومن ثمّ تثبت للمحكمة ان هناك ضرراً مادياً أو معنوياً، وبعد إثبات ذلك يتمّ التقديم إلى وحدة الضحايا والشهود ل يتمّ التعويض من الصندوق الخاصّ بالمحكمة (الصندوق الاستئماني)، أو عن طريق الايداع لدى الصندوق المبلّغ المحكوم به ضدّ شخص مدان، ويمكن الاستعانة بالموارد الأخرى للصندوق في جبر الضحايا (القاعدة (98) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات).

الخاتمة:

في ختام بحثنا يمكن ان نستخلص نتائج وتوصيات:

أولاً : النتائج

- 1- تُعدّ السريّة في الإجراءات ضرورية لتأمين لحماية هوية الشهود ومصادر المعلومات، خاصّة في القضايا التي تتضمن جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية.
- 2- يجب أن يؤخذ بالحسبان حقّ الجمهور في الاطلاع على المستجدات في القضايا الدولية مع الحفاظ على سريّة المعلومات التي تُعدّ ضماناً لسلامة الإجراءات القضائية.
- 3- إنّ التحديات التي تواجه المحكمة في إدارة المعلومات المسربة سواء مانت من الداخل أو الخارج، ممّا قد يشكل تأثيراً على نزاهة العملية القضائية وعرقلة سير العدالة.
- 4- تلجأ بعض الجهات بحجة المصلحة العامة إلى ممارسة الضغوط للمطالبة بتقليص مستويات السريّة، ممّا يجعل المحكمة أمام تحديات كبيرة سواء كانت قانونيّة أو سياسية معقدة.

5- قد يحدث استغلال سياسي لموضوع السرية لتحقيق أهداف معينة، مما يُثار القلق من إمكانية تحويل المبادئ الخاصة بالسرية إلى أدوات سياسية تُستخدم لعرقلة وتأخير الإجراءات أو لتسييرها بشكل يصب في مصلحة بعض الأطراف على حساب العدالة.

6- ضعف الآليات الرقابية الوقائية، ولتجاوز هذه العقبات، يتطلب الأمر تطوير الأنظمة الرقابية بما يتوافق مع المعايير الدولية للعدالة دون الإخلال بالسرية اللازمة لحماية العملية القضائية.

ثانياً: التوصيات

1- تعزيز النظام الرقابي الداخلية لضمان الالتزام الصارم بالمعايير السرية وحماية المعلومات الحساسة، بما يشمل تحديث اللوائح الداخلية وإعادة النظر في صلاحيات الجهات الرقابية يتطلب الأمر ضرورة تقوية الآليات الداخلية لمراقبة المحكمة.

2- تحديد الإطار القانوني الواضح للإفصاح عن المعلومات، فمن الضرورة وضع معايير وإجراءات مفصلة تتولى تنظيم عملية الإفصاح عن المعلومات السرية، مع التمييز الواضح للحالات التي تستوجب السرية التامة والحالات التي يُمكن فيها الإفصاح عنها بصورة منتظمة دون المساس بمبادئ العدالة.

3- تكريس وتعزيز التنسيق الدولي، إذ إن الحفاظ على السرية يتطلب العمل على إقامة آليات تنسيق وثيقة ومعتمدة بينها وبين الجهات القضائية والإدارية الدولية لضمان توحيد الممارسات وتبادل الخبرات الخاصة بحماية المعلومات الحساسة بما يتناسب مع الاتفاقيات القائمة على المبادئ القانونية.

4- التحديث الدوري للقواعد الإجرائية، فمن الضروري تعديل ومراجعة الإجراءات القانونية للمحكمة الجنائية الدولية لتشمل بنداً تنظيمياً خاصاً بالسرية على أن يراعي هذا التحديث التطور والقرصنة الالكترونية، مع تحديد الإجراءات الرادعة الجزائية والإدارية في حال المخالفة لقواعد السرية.

5- تفعيل البرامج التدريبية المتخصصة وتطويرها من أجل وضع آلية مناسبة لنقادي تسرب المعلومات يتطلب إقامة برامج تدريبية وورش عمل للكوادر القضائية والإدارية وأعضاء المحكمة، مما يساهم في الفهم الدقيق لقواعد السرية وتطبيقها من الناحية العملية، ويكون ذلك شاملاً في التدريب والتعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة والتحديات في مجال حماية المعلومات والحفاظ عليها.

6- إنشاء آلية لمتابعة حالات تسرب المعلومات، وتشكيل لجنة مستقلة وتمتع بالخبرات ضمن تشكيل المحكمة تتولى متابعة الإجراءات والتحقيق في الحالات التي يتم بها تسرب المعلومات ومعرفة أسبابه، مع اقتراح تعديل الضمانات القانونية من أجل التعامل مع تلك الحالات بشكل حاسم وفوري.

تعزيز الشفافية مع الحفاظ على السرية من خلال وضع سياسة واضحة وشفافة تضمن للجمهور اطلاعه على المعلومات العامة من غير أن تمسّ المصالح الأمنية والإجرائية للمحكمة.

المصادر:

الكتب المطبوعة:

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي، معجم لسان العرب، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 2010.

- حسين, خليل ، المسؤولية والجريمة في القانون الجنائي الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.
- دلاند، يوسف، الوجيز في ضمانات المحاكمة العادلة، دار الهومة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.
- الديراوي، طارق محمد، ضمانات وحقوق المتهم في قانون الإجراءات الجنائية (دراسة مقارنة، ط1، (د.ن)، 2005.
- الزبيدي، مرتضى ، معجم تاج العروس، دار الكتاب العربي، 2011.
- الزنتي، عبد الحميد ، العدالة الجنائية الدولية والمحكمة الجنائية الدولية الدائمة، (د.ن)، ليبيا، 2020، ص10.
- صفر، نبيل، وثائق المحكمة الجنائية الدولية، دار الهدى للطباعة والتوزيع والنشر، دون طبعة، الجزائر، 2007.
- عبد العزيز، عزة، محاضرات في تاريخ النظم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عنابة، الجزائر، 2023.
- عبد اللطيف، براء منذر كمال ، علاقات المحكمة الجنائية الدولية (دراسة مقارنة)، دار حامد للنشر والتوزيع، العراق، 2008.
- العطيفي، جمال الدين، الحماية الجنائية للخصومة من تأثير النشر، دار المعارف، مصر، 1964.
- القرزوني، أبو الحسين ، معجم مقاييس اللغة، دار الرسالة للنشر، 2009.
- ماجد، عادل ، المحكمة الجنائية الدولية والسيادة الوطنية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001.
- مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، القاهرة، 2012.
- محمود، ضاري خليل، المحكمة الجنائية الدولية (هيمنة القانون ام قانون الهيمنة)، دار بيت الحكم للإعلام والنشر، العراق، 2003.
- موسى، احمد بشارة ، المسؤولية الجنائية الدولية للفرد، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2010.
- يوسف، جوزيف نسيم، تاريخ العصور الوسطى الأوروبية وحضارتها، مكتبة عين الجامعة، بيروت، 1984.
- الرسائل والإطاريح:**
- بني فضيل، علاء باسم صبحي ، ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، اطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2011.
- الزهراني، خولة يحيى، صلاحيات المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2024.
- نور الهدى، رابحي سهام ، وعمران، فاطمة، النظام الإجرائي أمام المحكمة الجنائية الدولية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم، جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2021، ص 41.
- الدوريات:**
- خديجة، قاسمة، وفيصل، ساسي محمد، اختصاصات المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية، جامعة سعيدة، اليمن، مجلة صوت الفنون، المجلد السابع، العدد1، 2020.
- حكمت، فادي، حق الضحايا في التعويض وفق الشريعة الإسلامية والمحكمة الجنائية الدولية، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، مجلد 20 ، العدد 3، العراق، 2024، <https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol20.Iss3.599>.
- صحيفة الوقائع، المحكمة الجنائية الدولية، مدخل إلى المحكمة الجنائية الدولية، نشرة صادرة عن مشروع العدالة الدولية، الوثيقة رقم 40\02\00، أغسطس، 2000.
- الصفيدي، ضياء نعيم اسعد، التنظيم القانوني لانتهاة خدمة قضاة المحكمة الجنائية الدولية، المجلد6، العدد1، مجلة الابحاث القانونية والسياسية، فلسطين ، 2024.
- عفيفي، عبد الرحمن، السرية المهنية في المحكمة الجنائية الدولية : تحليل قانوني واخلاقي، مقال، مجلة لايدن للقانون الدولي، 2007، ص 476.

عكيك, عنتر, الحق في الانصاف وجبر الضرر للضحايا أمام المحكمة الجنائية الدولية لحقوق الانسان, مجلة العلوم الانسانية, جامعة محمد خيضر بسكرة, العدد 44, الجزائر, 2002.
مولود, وليد يوسف, ضمان حقوق الضحايا والشهود أمام المحكمة الجنائية الدولية, المجلد 3, العدد 1, جامعة مولود معمري, مجلة الدراسات القانونية, الجزائر, 2015.

• المصادر الأجنبية:

- Ahmed Pour; La Conduite Professionnelle au Tribunal Pénal International: Presses Universitaires de France; France; Année 2013.
- André Vitu, Traité de droit pénal, Dalloz, France, 2003.
- BERJAOUI, Hicham, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales (FSJES) Ain Chock Université Hassan II Casablanca – Maroc, Revue de Génération d'Études Politiques et de Relations Internationales, Numéro 12, 2018.
- Dawson, Grant, Dixon, Mieke, The Protection of States' National Security Interests in Cases before the ICT, The Dynamics of International Criminal Justice, Netherlands, 2006.
- Grant Dawson , Mieke Dixon, The Protection of Procedural Fairness in International Criminal Trials, The Dynamics of International Criminal Justice, Brill, Netherlands, 2006.
- Håkan Friman, Transparency vs. Confidentiality in International Criminal Proceedings, Oxford Companion to International Criminal Justice, ed. Antonio Cassese, Oxford University Press, UK, 2009.
- John Smith; Confidentiality Obligations in International Criminal Court Proceedings; Oxford University Press; United Kingdom; Année , 2011.
- Marie Dubon; Title: L'Éthique et la Confidentialité en Droit International; Les Éditions Purat; France, 2012.
- Marie Dubon; Title: L'Éthique et la Confidentialité en Droit International; Les Éditions Purat; France; 2012.
- Mark M. Lowenthal , Intelligence: From Secrets to Policy, 4th Ed, Publisher: CQ Press,; Washington 2012.
- Pikis, Offences Against The Administration Of Justice, Brill, Netherlands, 2010.
- RAND Corporation , Intelligence Sharing: Challenges and Opportunities; RAND Corporation , California, 2008.
- Richard Johnson; Legal Ethics and Confidentiality; Cambridge University Press; United Kingdom, 2015.

- Stephen D. Krasner ,Sovereignty: Organized Hypocrisy; Princeton University Press; Country: Princeton, New Jersey, USA, 1999.
- Rastan, Rod. Kai , The Rome Statute of the International Criminal Court: 3rd , C.H. Beck oHG, Germany, 2016.
- Klamberg, Mark, Evidence in International Criminal Trials, Martinus Nijhoff, Netherlands, 2013.

القوانين والاتفاقيات والمواثيق:

- .العهد الدولي الخاص بالحقوق الدولية والسياسية لسنة 1966.
- .قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم 23 لسنة 1971.
- .القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الجنائية الدولية.
- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

• المواقع الإلكترونية:

- Ariel Zemach,National Security Evidence,Enhancing Fairness in View of the Non-Disclosure Regime of the Rome Statute," Israel Law Review, Cambridge University Press, 2014, <https://doi.org/10.1017/S0021223714000040>(accessed May 7, 2025).
- Bundesgesetzblatt (BGBI), Strafgesetzbuch (StGB) ,203 ,Verletzung von Privatgeheimnissen, Germany, 2019. https://www.gesetze-im-internet.de/stgb/_203.html.
- Cobain, Ian,Conn, Rory,& Shezaf, Hagar,Spying, Hacking and Intimidation,Israel's Nine-Year 'War' on the ICC Exposed,The Guardian, United Kingdom, 28 May 2024, <https://www.theguardian.com/world/article/2024/may/28/spying-hacking-intimidation-israel-war-icc-exposed>.
- DLA Piper,Legal Professional Privilege,Global Guide, <https://www.dlapiperintelligence.com/legalprivilege>.
- European Court of Human Rights, “Michaud v. France”, App,No,12323/11, 6 Dec,2012. <https://hudoc.echr.coe.int/eng/?i=001-115944>.
- Human Rights Watch, Rules of Evidence and Procedure for the International Criminal Court, USA, 1999, visited 8 May 2025: <https://www.hrw.org/legacy/campaigns/icc/docs/prepcom-feb99.htm>.
- Tomedes,Confidentiality in Legal Translations – What You Need to Know, 2016. <https://www.tomedes.com/translator-hub/legal-translation-confidentiality>.
- Yvonne McDermott, Commentary on the Rome Statute – Part 4, Case Matrix Network, Sweden, 2016, visited 8 May 2025, <https://www.casematrixnetwork.org>.